
((التبيّيات السلفية لها انتقد على الإمام أبي جعفر الطحاوي في العقيدة الطحاوية))

التبيّيات السلفية لها انتقد

على الإمام أبي جعفر الطحاوي

في العقيدة الطحاوية

كتبه

عبدالحيد الحجوري الزعكري

بسم الله الرحمن الرحيم

**الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه
ومن آله أبا بعد:**

فإن دراسة العقيدة الصحيحة من المهمات ويجب أن تكون من

أول ما يُتعلَّم وَيَعْلَمُ

ولأهميتهما فقد ألف العلماء في العقيدة الكتب المطولة وال المختصرة ومن هذه الكتب كتاب الشريعة للأجري أبي بكر محمد بن الحسين، وكتاب السنة لعبدالله بن الإهمر أحمد ، وكتاب أصول السنة للإهمر أحمد بن حنبل ، وكتاب الإبانة عن أصول الديانة لابن بطة العكبري ، وكتاب الحجة في بيان الهدية للأصفهاني ، وكتاب خلق أفعال العباد للبخاري ، وكتاب السنة لابن أبي عاصم ، وكتاب التوحيد لابن خزيمة ، وكتاب السنة للخلال ، وكتاب أصول السنة لابن أبي زهين ، ولي بحد الله شرح عليه، وكتاب اعتقاد أهل الحديث لأبي بكر الإسماعيلي ، وكتاب اعتقاد السلف أصحاب الحديث للصابوني ، وكتاب السنة للمروزي ، وكتاب شرح اعتقاد أصول أهل السنة والجماعة للالكائي ، و العقيدة الطحاوية لأبي جعفر الطحاوي .

أما من حيث الكتب المتضمنة فأعظمها وأجلها كتاب الله عزوجل ، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد، وكذا ما تضمنه صحيح البخاري و صحيح مسلم ، وما تضمنه المسانيد والسنن والمصنفات والرهاجر، وكل هذا من باب حفظ الله عز وجل لدينه.

إذن، فدراسة العقيدة السلفية التي تدل عليها الأدلة النبوية عن محمد خير البرية صلى الله عليه وسلم ، والآثار الهروية عن صار على الطريقة الهرضية، أمر مطلوب ومرغب فيه،

وقد سألتني بعض الأفاضل ممن تعينت إجابته عن العقيدة الطحاوية وما ينتقد عليها

وكتاب العقيدة الطحاوية كتاب مشهور ومتداول بين طلاب العلم وهو من أنفس ما كتب في العقيدة للاختصار عبارته وكثرة مسائله ويعوزه شيء من الترتيب لا سيما في باب القدر إذ فرق الكلام عليه

وعليه شروح كثيرة أحسنها شرح ابن أبي العز الحنفي رحمه الله حيث جلى مسائله بأدلتها وتعقبه في كثير من الزلات فرحهم الله جويها.

وعليه تعليقات لطيفة منها تعليقات للشيخ بن باز والالباني رحمه الله تعالى وغيرهم من أهل العلم.

ومرور الطالب عليه مع التنبه لها انتقد عليه أمر مهم جدا وهذه المنتقادات منها ما يخالف عقيدة السلف الصالح أصحاب الحديث ومنها ما لو استخدم غيره أولى ولعلي أذكر جملة ما انتقد عليه رحمه الله.

أولا: وصفه الله بالنفي في مثل قوله: (وَلَا شَيْءٌ يَعِجْزُهُ) وما

في بابه والأصل الوصف بالإثبات والنفي يؤتى لدفع توهم نقص
ورد ما ادعاه المبطلون في حق الله وبيان عموم كمال الله
تعالى.

قال ابن أبي العز رحمة الله في شرح الطحاوية تالذرنأووط (1)
69: وَلِهَذَا يَأْتِي الْإِثْبَاتُ لِلصِّفَاتِ كِتَابًا بِاللَّهِ فَصْلًا، وَالنَّفْيُ هُجْرًا، عَكْسُ
طَرِيقَةِ أَهْلِ الْكَلَامِ هَذَا هُوَ:

فإنهم يأتون بالنفي لفصل الإثبات الهجرا، يقولون: ليس بجسم، ولا شب
د، ولا جنة، ولا صورة، ولا لحو، ولا دهر، ولا شخص، ولا جوهر، ولا عرض، ولا ب
ذيلون، ولا رائحة، ولا طعم، ولا هجسة، ولا بذ حرارة، ولا برودة، ولا رطوب
ة، ولا يبوسة، ولا طوا، ولا عرض، ولا عفة، ولا اجتهاء، ولا افتراق، ولا يتحرك
، ولا يسكن، ولا يتبعض، وليس بذيا بعضا وأجزاء وجوارح أعضاء، وليس ب
ذيجهات، ولا بذيين ولا شمال وأمام وخلف وفوق وتحت، ولا
يحيط به مكان ولا يجري عليه زمان ولا يجوز عليه المهاسة ولا
العزلة ولا الطول في الأماكِن، ولا يوصف بشيء من صفات
الخلق الدالة على حدوثهم، ولا يوصف بأنه متناه، ولا يوصف
بهساحة، ولا ذهاب في الجهات، وليس بهحدود، ولا والد ولا
مولود، ولا تحيط به الأقدار ولا تحجبه الأستار إلى آخر ما نقله
أبو الحسن الأشعري رحمه الله عن المعتزلة.

وفي هذه الجهلة حق وباطل. ويظهر ذلك لمن يعرف الكتاب
والسنة. وهذا النفي الهجرد مع كونه لا مدح فيه، فيه إساءة

أَدَبٌ، فَإِنَّكَ لَوْ قُلْتَ لِلسُّلْطَانِ: أَنْتَ لَسْتَ بِزَبَالٍ وَلَا كَسَاحٍ
وَلَا حِجَامٍ وَلَا حَائِكٍ! لَأُدْبِكَ عَلَيَّ هَذَا الوَصْفُ وَإِنْ كُنْتَ صَادِقًا،
وَإِنَّمَا تَكُونُ هَادِحًا إِذَا أَجْهَلْتَ النَّفِيَّ فَقُلْتَ: أَنْتَ لَسْتَ مِثْلَ أَحَدٍ
مِن رَعِيَّتِكَ، أَنْتَ أَعْلَى مِنْهُمْ وَأَشْرَفُ وَأَجَلُّ. فَإِذَا أَجْهَلْتَ فِي
النَّفِيَّ أَجْهَلْتَ فِي الأَدَبِ.

والتعبير عن الحقِّ بالألفاظ الشرعية النبوية الإلهية هو سبيل
أهل السنة والجماعة. والوهظة يعرضون عما قاله الشارع من
الأسهَاءِ وَالصِّفَاتِ، وَلَا يَتَدَبَّرُونَ مَعَانِيهَا، وَيَجْعَلُونَ مَا ابْتَدَعُوهُ
مِنَ الوَعَائِي. انتهى

ثانياً: تسمية الله بالقديم والدائم في قوله: (قَدِيمٌ بِلَا ابْتِدَاءٍ،
دَائِمٌ بِلَا انْتِهَاءٍ) وليس من أسهائه الحسنى القديم ويغني عنه
الأول قال ابن أبي العز في شرح الطحاوية تالراً ووط (1 / 77): وَ
قَدْ أَدْخَلْنَا لَهُمْ تَكْلِيمًا مَوْجِبًا لِمَعْنَى اللّهِ تَعَالَى القَدِيمِ، وَلَيْسَ مَوْجِبًا لِمَعْنَى اللّهِ تَعَالَى الحَسَنِ
ذَلِكَ، فَإِنَّا القَدِيمُ فِي لُغَةِ العَرَبِ التَّيْنِزُ لِبِهَا القُرْآنُ:

هُوَ الَّتِي تَقْدَرُهَا بغيره، فيقال: هَذَا قَدِيمٌ، لِعَنِيَّةٍ، وَهَذَا حَدِيثٌ، لِلجَدِيدِ. وَ
لَيْسَتْ تَعْمَلُوا هَذَا الأَسْمَاءَ فِي الَّتِي تَقْدَرُهَا بغيره، لِأَنَّ فِيهَا لَيْسَتْ بِمَعْدُومَةٍ، كَمَا
هِيَ قَالَتِ تَعَالَى: {حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ القَدِيمِ} [يس: 39]

وَالعُرْجُونُ القَدِيمُ:

الذَّيْبَةُ، إِذَا جِئْنَا بِوَجْدِ العُرْجُونِ الثَّانِي، فَإِذَا وَجِدَ الجَدِيدَ قَبْلَ الأَوَّلِ:
قَدِيمٌ، وَقَالَتِ تَعَالَى: {وَإِذْ لَهَا مَتَدَاوِبٌ مِّمَّنْ سَبَقُوا لَهَا هَذَا القَدِيمِ}

[الأحقاف: 11]، أَيَهْتَقِدُوهَا فِي الزَّمَانِ. انْتَهَى

ثالثاً: كانه في مسألة تسلسل الحوادث يوافق المتكلمين وأن التسلسل في المستقبل وهذا مأخوذ من قوله (ما زال بصفاته قديها قبل خلقه لم يزد بكونهم شيئاً لم يكن قبلهم من صفاته) وما قبلها وبعدها.

قال ابن أبي العز في شرح الطحاوية تالراً ووط (1/ 109):
قوله: (لَيْسَ هُنْدُ خَلْقِ الْخَلْقِ اسْتِفَادَ اسْمِ الْخَالِقِ وَلَا بِإِحْدَاثِهَا لُبْرِيَّةَ اسْتِفَادَا سَمِ الْبَارِي) ش: ظاهر كلام الشيخ رحمه الله أنه يمنع تسلسل الحوادث في الماضي، ويأتي في كلامه ما يدل على أنه لا يمنع في المستقبل، وهو قوله والجنة والنار مخلوقتان لا تفنيان أبداً ولا تبيدان، وهذا ذهب الجمهور كما تقدم. ولا شك في فساد قول من منع ذلك في الماضي والمستقبل، كما ذهب إليه الجمهور أتباعه، وقال بفناء الجنة والنار، لها يأتي من الأدلة إنشاء الله تعالى. انتهى

رابعاً: قوله في حق النبي صلى الله عليه وسلم (حبيب رب العالمين) والصحيح أنه خليل رب العالمين كما ثبتت بذلك النصوص والخلة أعلى درجات المحبة والحديث الذي فيه أن محمداً صلى الله عليه وسلم حبيب رب العالمين ضعيف.

قال ابن أبي العز في شرح الطحاوية تالراً ووط (1/ 164): ثَبَّتَ لَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْلَى مَرَاتِبِ الْمَحَبَّةِ، وَهِيَ الْخَلَّةُ، كَمَا

صَحَّ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا. وَقَالَ: وَلَوْ كُنْتُ مَتَّخِذًا مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَاكَرَ خَلِيلًا، وَلَكِنْ صَاحِبَكُمْ خَلِيلَ الرَّحْمَنِ» . وَالْحَدِيثَانِ فِي الصَّحِيحِ وَهِيَ يَبْطُلَانِ قَوْلٌ مِنْ قَائِلِ: الْخَلَّةُ لِإِبْرَاهِيمَ وَالْهَجْبَةُ لِهَوْدٍ، فَأِبْرَاهِيمَ خَلِيلَ اللَّهِ وَهَوْدَ حَبِيبِهِ. وَفِي الصَّحِيحِ أَيْضًا: «إِنِّي أَبْرَأُ إِلَى كُلِّ خَلِيلٍ مِنْ خَلْتِهِ» . وَالْهَجْبَةُ قَدْ ثَبَّتَتْ لغيره. قَالَ تَعَالَى: {وَاللَّهُ يَحِبُّ الْمُحْسِنِينَ} [آل عمران: 134] {فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ} [آل عمران: 76] {إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ} [البقرة: 222]

فَبَطُلَ قَوْلٌ مِنْ خَصِّ الْخَلَّةِ بِإِبْرَاهِيمَ وَالْهَجْبَةَ بِهَوْدٍ، بَلِ الْخَلَّةُ خَاصَّةٌ بِهَمَّا، وَالْهَجْبَةُ عَامَةٌ. وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمُ الَّذِي رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ الَّذِي فِيهِ: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلَ اللَّهِ، أَلَا وَأَنَا حَبِيبُ اللَّهِ وَلَا فَخْرٌ»: لَمْ يَثْبُتْ. انْتَهَى

خامسا: وصف الله تعالى بالألفاظ المجهلة التي لا يدل عليها الدليل

مثل قوله (تعالى عن الحدود والغايات والأعضاء والأركان والأدوات لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات) وهذه الألفاظ تحتل حقا وباطلا والقاعدة عند أهل السنة أن ما أثبتته الله ورسوله صلى الله عليه وسلم أثبتناه وما نفاه الله ورسوله صلى الله عليه وسلم نفيناها وما لم يرد فيه نفي ولا

إثبات نتوقف في اللفظ ونستفصل في المعنى.

قال ابن أبي العز في شرح الطحاوية ت الأرنؤوط (1 / 260):
أذكر بين يدي الكلام على عبارة الشيخ رحمه الله مقدمة، وهي:
أن الناس في إطلاق مثل هذه الألفاظ ثلاثة أقوال: فطائفة
تتفيها، وطائفة تثبتها، وطائفة تفصل، وهم المتبعون للسلف،
فلا يطلقون نفيها ولا إثباتها إلا إذا بينها أثبت بها فهو ثابت، وها
نفي بها فهو منفي. لأن المتأخر ينقد صارت هذه الألفاظ في
اصطلاحهم فيها إجمال وإبهام، كغيرها من الألفاظ
الاصطلاحية، فليس كلهم يستعملها في نفس معناها اللغوي.
ولهذا كان النفاة ينفون بها حقًا وباطلًا، ويذكرون عن مثبتيها
ما لا يقولون به، وبعض المثبتين لها يدخل فيها معنى باطلًا،
مخالفًا لقول السلف، ولها دل عليه الكتاب والهيذان. ولم يرد
نص من الكتاب ولا من السنة بنفيها ولا إثباتها، وليس لنا أن
نصف الله تعالى بها لم يصف به نفسه ولا وصفه به رسوله
نفيًا ولا إثباتًا، وإنما نحن متبعون لا مبتدعون.

فالواجب أن ينظر في هذا الباب، أعني باب الصفات، فما أثبتته
الله ورسوله أثبتناه، وما نفاه الله ورسوله نفينا، والألفاظ
التي ورد بها النص يعتصر بها في الإثبات والنفي، فنثبت ما
أثبتته الله ورسوله من الألفاظ والمعاني. وأما الألفاظ التي لم
يرد نفيها ولا إثباتها فلا تطلق حتى ينظر في مقصود قائلها:

فَإِنْ كَانَ مَعْنَى صَحِيحًا قَبْلَ، لَكِنْ يَنْبَغِي التَّعْبِيرُ عَنْهُ بِالْفَافِ
النُّصُوصِ، دُونَ الْأَلْفَافِ الِهْجَلَةِ، إِلَّا عِنْدَ الْحَاجَةِ، مَعَ قِرَائِنِ تَبْيِينِ
الْمُرَادِ وَالْحَاجَةِ مِثْلَ أَنْ يَكُونَ الْخَطَابُ مَعَ مَنْ لَا يَتِمُّ الْمَقْصُودُ
مَعَهُ إِنْ لَمْ يَخَاطَبْ بِهَا، وَنَحْوِ ذَلِكَ. انْتَهَى

سادسا: قوله (الإيهان واحد وأهله في أصله سواء) وهذا قول
باطل وخطأ ظاهر، فإن الإيهان يزيد وينقص؛ ولذلك كان من
عقد أهل السنة والجماعة: أن الإيهان يزيد بالطاعة وينقص
بالعصية وحتى لو سلمنا أن التصديق واحد للجويع، لكنه واحد
ومتفاضل.

قال ابن أبي العز في شرحال طحاوية ت الأرنؤوط (2 / 466):
وَهَكَذَا الْعَقْلُ أَيْضًا، فَإِنَّهُ يَقْبَلُ التَّفَاضُلَ، وَأَهْلُهُ فِي أَصْلِهِ
سَوَاءٌ، مَسْتَوُونَ فِي أَنْهَرِ عَقْلَاءَ غَيْرِهِجَانِيًا، وَبَعْضُهُمْ أَعْقَلُ مِنْ
بَعْضٍ.

وَكَذَلِكَ الْإِيْجَابُ وَالْتَحْرِيمُ، فِي كَوْنِ إِيْجَابِ دُونَ إِيْجَابٍ،
وَتَحْرِيمِ دُونَ تَحْرِيمٍ. هَذَا هُوَ الصَّحِيْحُ. انْتَهَى

**سابعا: قوله: (ونسبي أهل قبلتنا مسلمين مؤمنين ما دأهوا
بها جاء به النبي صلى الله عليه وسلم معترفين وله بكل ما
قاله وأخبر مصدقين)**

فيه إطلاق حيث يوافق مذهبه في تعريف الإيهان والاكتفاء

بالتصديق والمعرفة على ما يأتي والله أعلم.

ثامنا: قوله (والإيمان: هو الإقرار باللسان، والتصديق بالجنان)

وهذا قول مرجئة الفقهاء كأبي حنيفة وحماد بن أبي سليمان. وعند أهل السنة والجماعة أن الإيمان قول باللسان واعتقاد بالقلب وعمل بالجوارح يزيد بالطاعة وينقص بالعصية قال الأجرى في الشريعة (2 / 639) وَأَخْبَرَنَا أَيضًا خَلْفُ بْنُ عَمْرٍو وَقَالَ: حَدَّثَنَا الْحَمِيدِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَلِيمٍ قَالَ: سَأَلْتُ سَفِيَانَ الثَّوْرِيَّ: عَنِ الْإِيْمَانِ؟ فَقَالَ: « قَوْلٌ وَعَمَلٌ » وَسَأَلْتُ ابْنَ الْجَرِيحِ، فَقَالَ: « قَوْلُوعَمَلٌ » وَسَأَلْتُ رَحْمَدَ بْنَ عَبْدِاللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَبْنَ عَثْمَانَ، فَقَالَ: « قَوْلٌ وَعَمَلٌ » , وَسَأَلْتُ نَافِعَ بْنَ عَمْرٍو الْجُهْمِيَّ، فَقَالَ: « قَوْلُوعَمَلٌ » ، وَسَأَلْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ، فَقَالَ: « قَوْلُوعَمَلٌ » وَسَأَلْتُ فَضِيلَ بْنَ عِيَاضٍ ، فَقَالَ: « قَوْلُوعَمَلٌ » وَسَأَلْتُ سَفِيَانَ بْنَ عِيْنَةَ، فَقَالَ: « قَوْلُوعَمَلٌ » ، قَالَ الْحَمِيدِيُّ: وَسَهَعْتُ وَكَيْعًا يَقُولُ: " أَهْلُ السَّنَةِ يَقُولُونَ: الْإِيْمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَالْمَرْجِيَّةُ يَقُولُونَ: الْإِيْمَانُ قَوْلٌ، وَالْجَهْمِيَّةُ يَقُولُونَ: الْإِيْمَانُ الْمَعْرِفَةُ "

قال شيخ الإسلام في الواسطية: وَمِنْ أُصُولِ الْفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ: أَنْ الدِّينَ وَالْإِيْمَانَ: قَوْلٌ، وَعَمَلٌ قَوْلٌ: الْقَلْبُ، وَاللِّسَانُ وَعَمَلٌ: الْقَلْبُ، وَاللِّسَانُ، وَالْجَوَارِحُ وَأَنَّ الْإِيْمَانَ يَزِيدُ بِالطَّاعَةِ، وَيَنْقُصُ بِالْعَصِيَّةِ.

ففي تعريف الطحاوي إخراج الأفعال من مسمى الإيهان وهذا خلاف منهج السلف وطريقهم الرجوع عليه على ما هو مقرر في موطنه.

تاسعا: حصره الكفر بالبحود مع أن الكفر قد يقع باللسان وبالجوارح وبالقلب أو بهر جويعا حيث قال: (ولا يخرج العبد من الإيهان إلا ببحود ما أدخله فيه) وقد قال الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله في تعليقه على العقيدة الطحاوية: هذا الحصر فيه نظر، فإن الكافر يدخل في الإسلام بالشهادتين إذا كان لا ينطق بهما، فإن كان ينطق بهما دخل في الإسلام بالتوبة مما أوجب كفره، وقد يخرج من الإسلام بغير الجحود لأسباب كثيرة بينها أهل العلم في باب حكم المرتد من ذلك: طعنه في الإسلام أو في النبي صلى الله عليه وسلم، أو استهزأه بالله ورسوله أو بكتابه، أو بشيء من شرعه سبحانه لقوله تعالى: {قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ} * لا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ { [التوبة: 66].

ومن ذلك: عبادته للأصنام أو الأوثان، أو دعوته الأهوات والاستغاثة بهر، وطلبه ونهر الهدد والعون ونحو ذلك؛ لأن هذا يناقض قول: لا إله إلا الله التي تدل على أن العبادة حق لله وحده، وهنما: الدعاء والاستغاثة والركوع والسجود والذبح والنذر ونحو ذلك، فمن صرف عنها شيئا لغير الله من الأصنام

والأوثان والملائكة والجن وأصحاب القبور وغيرهم من المخلوقين
فقد أشرك بالله، ولم يحقق قول: لا إله إلا الله، وهذه
المسائل كلها تخرجه من الإسلام بإجماع أهل العلم، وهي
ليست من مسائل الجحود، وأدلتها معلومة من الكتاب
والسنة،

وهناك مسائل أخرى كثيرة يكفر بها المسلم وهي لا تسمى
جحوداً، وقد ذكرها العلماء في باب حكم المرتد، فراجعها إن
شئت، وبالله التوفيق. انتهى

عاشرا : قوله (ولا يطيقون إلا ما كلفهم).

والواقع أن الله فرض فرائضاً وسن سنناً وخفف عن العباد
رحمة منه والعباد يطيقون أكثر منها قال ابن أبي العز في
شرح الطحاوية ت الأرنؤوط (2 / 656) وَلَكِنْ فِي كَلَامِ الشَّيْخِ
إِشْكَالٌ: فَإِنَّ التَّكْلِيَّ فَلَا يَسْتَعْمَلُ بِهِ عِنَى الْإِقْدَارِ، وَإِنَّمَا
يَسْتَعْمَلُ بِهِ عِنَى الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَهُوَ قَدْ قَالَ: لَا يَكْلَفُهُمْ إِلَّا
مَا يَطِيقُونَ، وَلَا يَطِيقُونَ إِلَّا مَا كْلَفَهُمْ. وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى مَعْنَى
وَاحِدٍ، وَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ، لِأَنَّهُمْ يَطِيقُونَ فَوْقَ مَا كْلَفَهُمْ بِهِ، لَكِنَّهُ
سَبَّحَانَهُ يَرِيدُ بِعِبَادِهِ الْيُسْرَ وَالْتَخْفِيفَ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: { يَرِيدُ
اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ } [البقرة: 185]. وَقَالَ
تَعَالَى: { يَرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ } [النساء: 28]. وَقَالَ
تَعَالَى: { وَهَاجِلٌ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ } [الحج: 78]. فَلَوْ

زَادَ فِيهَا كَلْفَنَا بِهِ لِأَطْقَنَاهُ، وَلَكِنَّهُ تَفَضَّلَ عَلَيْنَا وَرَحَمَنَا، وَخَفَّفَ
عَنَّا، وَلَمْ يَجْعَلْ عَلَيْنَا فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ. فَفِي الْعِبَارَةِ قَلَقٌ،
فَتَأَمَّلْهُ. انْتَهَى.

**تنبيه: وروع ذلك ينبغي لطالب العلم دراسة هذا الكتاب وشرحه
لابن أبي العز أو غيره وذلك لمعرفة المذهب الصحيح ومعرفة
ما يخالفه حتى لا يحتج عليك محتج بها في هذا الكتاب الذي
اشتهر بين أهل السنة قديماً وحديثاً وهو من أول العقائد
الهصنفة وأشهرها.**